تقرير

العميد منير عقيقي

قضيّة النزوح السوري وأخطارها الكيانيّة: هل تحوّل لبنان مقرّاً وليس ممرّاً؟

عشرات المؤتمرات والندوات والطاولات التي عقدت محليا واقليميا ودوليا وبحثت في كيفية معالجة قضية النزوح السوري، ومثلها صدر من بيانات وتوصيات واقتراحات، من دون ان يتم وضع خطة تنفيذية عملية تعيد النازحين السوريين الى ديارهم، ليتحول وجودهم في لبنان الى خطر كياني ووجودي

السؤال الذي يطرح نفسه: هل اللبنانيون هم حقا في حاجة الى تقرير جديد يضاف الى جملة البيانات والدراسات والندوات والمؤتمرات التي تناولت هذا الملف، ويشرح لهم واقعا يعيشونه، ويقض مضاجعهم؟، وماذا نستطيع الاضافة على هذا الملف بعد 12 عاما كانت حافلة ولم تزل، باقسى الترددات الكارثية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والتربوية واهمها الامنية، علما ان هذه القضية شكلت هاجسا دائما للبنانيين نظرا الى انعكاساته السلبية والخطيرة على لبنان وكيانه واسس نشأته.

الوقائع:

تشير آخر المعلومات الى ان عدد السوريين الاجمالي في لبنان يقترب من مليونين ونصف مليون، هذا العدد يوازي تقريبا نصف عدد سكان لبنان، وهذا امر خطير جدا جدا بحيث لم يحصل ان استوعبت اي دولة في العالم على ارضها هذا العدد الكبير من جنسية واحدة من غير ابناء البلد، موزعين على مساحة كل لبنان.

ينقسم الوجود السوري في لبنان الى اربع فئات هي:

1- فئة السوريين الذين دخلوا الى لبنان مع بدء الحرب السورية برعاية دولية: ووصل عدد هؤلاء الى اكثر من مليون و600 الف سوري مسجل بصفة نازح. هذه الفئة، هي الاخطر في ملف النازحين السوريين لجهة الاندماج في المجتمع كونها مؤلفة من عائلات يوزعون على نحو 3100 تجمع، يرتكز معظمها في البقاع والشمال، ناهيك بالمخيمات المنتشرة في بيروت وجبل لبنان والجنوب. الخطورة في هذا الملف، ان المجتمع الدولي يرفض عودة هذه الفئة الى سوريا، ويضع ثلاثة شروط، وهي ان تكون العودة: "امنة، طوعية وكريمة"، وقد اكد هذا الامر قرار البرلمان الاوروبي الاخير والبيانات الصادرة عن منظمات دولية وعلى رأسها المنظمة الدولية لشؤون النازحين (UNHCR). ويرهن المجتمع الدولي ايضا العودة، باجراء اصلاحات سياسية في سوريا، وهذه شروط قد يستغرق تنفيذها، في حال نفذت، سنوات طويلة. طبعا، في هذا الوقت تكون عملية دمج النازحين السوريين اخذت مداها اكثر واكثر وسنصل حتما الى وقت يرفضون هم مغادرة لبنان وندخل قسرا في مرحلة التجنيس بحكم الواقع، وهنا تكمن الخطورة.

2- فئة السوريين الذين دخلوا الى لبنان خلسة منذ بدء الحرب السورية: ويقدر عدد هؤلاء ما بين 200 و 300 الف، هذه الفئة تشكل عامل تهديد جدي للبنان في حال تم استثمارهم او استغلالهم من منظمات ارهابية او شبكات تهريب.

3- فئة العمال السوريين الذين لديهم اقامات، ويعملون بشكل شرعي: ويقدر عدد هؤلاء ما بين 400 و 500 الف سوري، وهذا امر طبيعي في بلد في حاجة الى يد عاملة اجنبية، هو يحددها، لا ان تفرض عليه.

4- فئة المقيمين بموجب اقامات سنوية، ليهم صكوك عقارية او عقود ايجار او من فئة الطلاب.

ايا تكن الارقام المتداولة، فانها تعني حجما غير مسبوق لهذه الازمة وتحدياتها واثارها السلبية على كل شيء، ابتداء من الامن الى سوق العمل، الى الاستفادة القصوى من القطاع الصحي والتربوي، من دعم الطحين والمواد الغذائية والادوية، الى الضغط على البنى التحتية والبيئية، وصولا الى "خربطة" التركيبة الديموغرافية الطائفية المتوازنة والدقيقة التي بني على اساسها الميثاق الوطني والكيان اللبناني، وهذا ما يثير الكثير من الريبة المشروعة.

المخاطر والتحديات:

هذه المعطيات تؤشر الى ارتفاع منسوب القلق الذي يتعزز في ضوء ضعف المؤسسات والشلل الاقتصادي وتفاقم الازمة المالية والمعيشية، ووجود بؤر امنية قابلة للاستثمار والاستخدام. ولبنان ليس قادرا على استيعاب هذه الازمة المتفاقمة، ولا على تحمل تبعاتها ونتائجها على المستويين الوطني والامني، لأن وجود السوريين بهذه الاعداد الكبيرة يؤدي الى تهديد الصيغة اللبنانية، خصوصا اذا طال امد النزوح وتعاظم خطر توطين النازحين السوريين، كأمر واقع. في موازاة ذلك، عمل المجتمع الدولي على تأمين اقتصاد خاص بالنازحين قادر على تقديم المساعدة والعون لهم حاضرا وفي المستقبل، ويعتقد بعض اللبنانيين، للاسف، ان هذا "الاقتصاد الخاص" يؤمن لهم مداخيل، لكن لا يدرون انه على المدى البعيد سيتحكم بهم.

كل المعطيات تشير ايضا الى ان اقامة النازحين ستطول في لبنان، وسيكون لبنان مقرا وليس ممرا. وسيتكيف النازحون مستقبلا مع الواقع الذي يعيشون منه ويستقرون فيه، مما يؤدي عمليا الى استنكاف المجتمع الدولي عن بذل اي جهد لتأمين عودتهم او اعادتهم الى سوريا. وبازاء ما تشكله ازمة النزوح السوري للبنان من تحديات ومخاطر، لا يمكن للمسؤولين اللبنانيين ان يقفوا متفرجين ومكتوفي الايادي. وعلى الحكومة اللبنانية، وكل السلطات الرسمية، والاحزاب والقيادات والمجتمع المدني والسلطات المحلية، المبادرة في اتخاذ اجراءات حازمة لكبح جماح هذه الازمة واحتوائها، بعد ان تحولت الى امر واقع مخيف وخطير. ◄

لقد اتخم الشعب اللبناني اقتراحات حلول، وتوصيات، وتصريحات وبيانات، المطلوب فقط ان يقتنع المسؤولون عندنا ان هذا الملف هو جرح نازف في جسد الوطن وكيانه. انه قضية وطنية تخص كل اللبنانيين. انه قنبلة موقوتة، اذا لم يتم ازالة صاعقها بسرعة وتفكيكها، ستنفجر فينا جميعا، ولن يوفر انشطارها التفاعلي احدا، خاصة اولئك الذين يعتقدون انهم في منأى عن شظاياها. مجتمعنا اصبح مجتمعا هَرما. عائلاتنا تهاجر بكاملها بينما في المقابل، تحل العائلات السورية مكانها. والتوافد السوري، خصوصا "النازح الاقتصادي"، مستمر بوتيرة عالية وبطرق غير شرعية عبر الحدود البرية، برعاية "شركات مافيا التهريب للنقل المشترك". والاعوام الاثنا عشر كانت كافية ليصبح الاندماج المجتمعي امرا واقعا، فكيف اذا طالت هذه المدة؟، والمجموعات السورية تذوب في مجتمعاتنا، يتكئون على جدار صلب بنتْه لهم الامم المتحدة ومنظماتها وجمعيات الـNGOS، والـDONORS وطبعا بایاد لبنانية، وبطمع وجشع لبناني لا حدود له، لان اللبناني يعشق الفريش، وان ما يجري في وطننا هو الفوضى المطلقة والهدامة، فوضى في عدم تطبيق القوانين، فوضى في ضرب هيبة الامن والاستقرار المجتمعي، فوضى في القطاع المالي وفي سوق الصرف، فوضى في سوق العمالة وفي قطاعات الصناعة، والتجارة، في استهلاك المياه والكهرباء وفي تدمير البنى التحتية. هذه الفوضى هي نتيجة طبيعية لغياب الدولة ومؤسساتها ومسؤوليها عن القيام بواجباتهم لصون الوطن. وفي المقابل، نرى ان هناك انضباطا وانتظاما غير مسبوقَيْن في تعزيز اعمال التهريب، وتنظيم الشبكات "المافيوية" على انواعها، وانشاء "كارتيلات" المواد الغذائية والنفطية والادوية، وتأسيس اسواق صرف سوداء للتجارة في العملات وفي اعصاب الناس واللائحة تطول، انها الفوضى الشاملة في كل مكان. وتحت "مظلة هذه الفوضى"، نشهد ابشع "برنامج تهديمي"، حيك ضد لبنان وشعبه. لكن الوقت لم ينفذ بعد، واذا لم يتحرك ابناء هذا الوطن لاعادة الامور الى طبيعتها، فسيسجل التاريخ انه كان في لبنان شعب لم يحافظ على وطنه.

اسئلة مشروعة:

امام هذا الواقع الشديد الخطورة لا بد من طرح اسئلة تحتاج الى اجابات واضحة وهي:

- ماذا تنتظرون ايها المسؤولون لتتحركوا؟
- ماذا تنتظرون ايها اللبنانيون لتنتفضوا؟
- لماذا ايها المجتمع الدولي تساهم في قلع شعب من ارضه وزرعه في ارض اخرى؟
- لماذا ايها المجتمع الدولي مصر على ابقاء السوريين في لبنان؟ هل تقبلون ان يعيش في بلدانكم شعب اخر يمثل 50% من عدد سكان دولكم؟

اتهام اللبنانيين بالعنصرية وباللاانسانية وببث الكراهية والحقد في حق السوريين، هو الهراء بعينه، وكلام غير صحيح مردود على مطلقيه. بالعكس، لبنان هو الدولة الوحيدة في العالم، يتعامل مع هذا الملف بكل انسانية واخلاق استنادا الى شرعة حقوق الانسان. وكلنا يعرف، وتحديدا المجتمع الدولي، كيف يعيش النازحون السوريون في لبنان، وحتى غير السوريين، وكيف يتحركون وينشطون ويعملون. لا توجد دولة في العالم يعيش فيها النازحون كما يعيشون في لبنان. هل يستكثرون علينا ان نعبر بالحد الادنى، عن سخطنا من اجراءاتكم، وهواجسنا من خططكم، وقلقنا على بلدنا ومستقبلنا، وخوفنا من المجهول الذي ينتظر اجيالنا؟، وباي حق تدمرون وطننا وتاريخنا، وتحاولون ان تدفنوا صيغتنا اللبنانية التي وصفها القديس البابا يوحنا بولس الثاني بالـ"الرسالة"؟.

يصح القول ان هذه الازمة التي حملها الينا المجتمع الدولي والاخرون، وادخلوها الى لبنان من دون استئذان، وبمشاركة اللبنانيين وتغطيتهم، وفي غياب كامل ومقصود لاي دور او قرار للدولة؛ ستقضي على لبنان الكيان، والوطن، والصيغة، والميثاق، والتعايش.

ظن الشعب اللبناني في لحظة ما، انهم سيحدثون التغيير المطلوب، فاذا بهم يتسابقون للوقوف امام السفارات للحصول على تأشيرة، ليهربوا من واقع اليم لم يعد يشبههم، ما يفسح في المجال امام شعب، تعرض للاجتثاث من ارضه، ليأتي ويملأ الفراغ ويستوطن ارض شعب اخر، واذا لم يتحرك اللبنانيون لتصحيح الوضع، فعلى لبنان السلام، وعلى كل المسؤولين في الدولة وفي كل المواقع ان يطبقوا القوانين ولو بالقوة، عدا ذلك لن تستعاد هيبة الدولة لا في الداخل ولا في الخارج، ولن نستعيد وطننا. والا سنبقى نردد: هذا ما جنته ايادينا، وهذا ما جنيناه على انفسنا.

خطر استراتيجي على الدولة اللبنانية

بقاء السوريين المسجلين على لوائح Unhcr والذين دخلوا خلسة على الاراضي اللبنانية لفترة طويلة من دون ايجاد حل لعودتهم الى ديارهم، وعدم ضبط الحدود البرية مع الجانب السوري، يشكلان خطرا استراتيجيا كبيرا على الدولة اللبنانية لجهة اثاره السلبية على:

- **النسيج اللبناني والديمغرافيا.**
- **تعميق عملية الاندماج السوريين في المجتمع اللبناني من النواحي التربوية والسكنية والعمل و...، في ظل احتضان داخلي وخارجي مريب.**
- **عودة السوريين الى بلادهم في المستقبل تصبح اكثر صعوبة.**
- **الوضع الامني الهش في ظل وجود اعداد كبيرة من السوريين في لبنان من الفئة العمرية ما بين 30 و55 سنة الذين انهوا خدمتهم العسكرية، بحيث يمكن استغلالهم واستثمارهم لضرب الاستقرار والسلم الاهلي في لبنان.**

اقتراحات وحلول:

استنادا الى هذا الواقع، المطلوب من الحكومة اللبنانية العمل على:

1- التواصل مع المجتمع الدولي الذي يرعى النازحين السوريين في لبنان، ومع الحكومة السورية المسؤولة عن ابنائها، من اجل اقامة مخيمات مركزية على الحدود اللبنانية – السورية، الشرقية والشمالية، المشتركة من الجانب السوري. ونقل كل النازحين السوريين الذين ترعاهم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، المسجلين والمدونين في لوائحها، الى هذه المخيمات مقدمة لانتقالهم الى بلداتهم وقراهم بناء على خطة تضعها الحكومة السورية بالتنسيق مع المجتمع الدولي.

2- اقرار خطة امنية لضبط كل السوريين الموجودين على الاراضي اللبنانية بطريقة غير شرعية، واجراء المقتضى الاداري والقانوني في شأنهم.

3- وقف اي مشروع قانون او خطط مستترة تمنح مكتومي القيد الجنسية اللبنانية خارج الاطر القانونية المعمول بها، خوفا من ان يشمل ولادات النازحين السوريين او ولادات اخرى، بحجة عدم استحصالهم على جنسية.

> **لم يحصل ان استوعبت اي دولة في العالم على ارضها هذا العدد الكبير من جنسية واحدة**

وبالتالي العمل على اقرار اقتراح "القانون المعجل المكرر الرامي الى عدم اعطاء الجنسية اللبنانية لمكتومي القيد مواليد عام 2011 وما بعد. الذي طرح في جلسة مجلس النواب في 2021/12/7، (البند 34)، واحيل الى اللجان، من دون التصويت على صفة العجلة".

4-تكليف وزارة الداخلية والبلديات، ان تطلب من وزارة الصحة، ومن نقابة اصحاب المستشفيات، ونقابة الاطباء، ونقابة الممرضات والممرضين، والقابلات القانونيات، ابلاغ مديرية الاحوال الشخصية في الوزارة عن كل عمليات الولادة التي تخضع لها المقيمات الاجنبيات في لبنان من اي جنسية كن، وذلك بموجب استمارة خاصة بهذا الشأن تحت طائلة الملاحقة القانونية.

5- دعم آلية عودة النازحين السوريين التي تنفذها المديرية العامة للامن العام بناء للتكليف الرسمي، والطلب من المجتمع الدولي ومنظمات الامم المتحدة، عن طريق وزارة الخارجية والمغتربين، المساعدة في هذا الشأن وعدم وضع العراقيل امام اي عودة مهما كان نوعها وتاريخها.

6- الطلب من وزارة الخارجية والمغتربين:

اولا: التواصل مع سفارة سوريا في لبنان من اجل اتخاذ الاجراءات المناسبة لتسهيل تسجيل الولادات السورية في لبنان.

ثانيا: ابلاغ الامم المتحدة و جامعة الدول العربية بموقف لبنان الرسمي من ملف النازحين السوريين في لبنان ودعم مواقفه في هذا الامر.

تبقى دعوة اساسية موجهة الى الاشقاء السوريين للعودة الى وطنهم وارض اجدادهم بعدما استقرت الاوضاع الامنية هناك، وكي لا يخسروا هويتهم ويمحى تاريخهم في مقابل وعود لن يحصلوا منها الا على المزيد من الهجرة والتهجير.